

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو

الاقتصادي في المدى البعيد

(حالة الجزائر: 1970-2012)

أ/هدروق احمد- جامعة المدية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012. ولتحقيق هدف البحث تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، والذي يحتل موقعا أساسيا في الدراسات الاقتصادية القياسية الحديثة، ولاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) تم استخدام اختبار جوهانسن (1990). وبينت الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية فقط (العمل ورأس المال العيني)، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فكان أثره على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير سلبي وغير معنوي، أما فيما يخص رأس المال البشري فيؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط.

resumé

Le but de cette etude est de mesurer l'impact de l'investissement direct étranger et le capital humain sur la croissance économique à long terme en Algérie durant la période 1970-2012. Pour atteindre l'objectif de cette étude nous avons utilisé le modèle à correction d'erreur (ECM), qui joue un rôle clé dans la norme des études économiques modernes, et pour tester la relation de cointégration entre les variables à long terme nous avons utilisé le test de Johansen (1990). L'étude a montré que la croissance économique en Algérie dépend des éléments de la production traditionnelle uniquement (le travail et capital physique), tandis que l'investissement direct étranger a été sans impact sur la croissance économique à court terme et à long terme (négatif et non significatif), cependant le capital humain a un effet sur la croissance économique à court terme seulement.

المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية. ولهذا فإن البلدان النامية وبسبب ظروفها الاقتصادية وقلة مواردها المالية، تسعى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، حيث يشكل هذا الاستثمار أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي. كما أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قد أنعش الجدل الدائر حول أثر هذه الاستثمارات على الدول المضيفة لها، فعلى جانب المنافع ناقش العديد من الباحثين الاقتصاديين أهمية هذا الاستثمار للنمو الاقتصادي، ودورها الهام في خلق بيئة اقتصادية مثلى، كما لا يمكن أن ننكر منافع الدول المستقبلية لهذا الاستثمار والمتمثلة في استفادة المؤسسات المحلية من نشر التكنولوجيا الحديثة المطبقة، وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة، وإسهامه في تراكم رأس المال، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية العالية التي أكدتها واهتمت بها النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (*Solow-Swan*)، والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي (*Romer-Lucas-Barro*).

إن الدراسات التطبيقية الحديثة الخاصة برأس المال البشري بينت أن نمو هذا الأخير أصبح يشكل عاملا مهما في النمو الاقتصادي؛ فأعمال فيليبس و نيلسون (*PHELPS* و *NELSON*) تؤكد بأن مستوى تراكم رأس المال البشري مشروط في أهلية أو استعداد البلد للحاق بركب الدول الأكثر تقدما. كما أن الأبحاث التي قام بها لوكاس (*LUCAS*) كانت نتائجها تصب في نفس السياق؛ فالمصدر الأساسي للنمو الاقتصادي يتمثل في حركية تراكم مخزون رأس المال البشري وأن فعالية هذا العامل مرتبطة بمستوى اقتصاد هذا البلد، ويضيف لوكاس بأن الاختلاف في مستوى تراكم هذا العامل بين الدول يعد المبرر الأساسي للاختلافات الكبيرة في معدلات النمو المسجلة

بين هذه الدول نفسها. ومن وجهة نظر عملية فإن الأبحاث المتعلقة بمواضيع رأس المال البشري تصادمت مع مشاكل على درجة عالية من الأهمية؛ فالطبيعة المعقدة لرأس المال البشري جعلت من عملية إيجاد مقارنة دقيقة وشاملة لهذا العامل الإنتاجي أمرا صعبا، فعملية إيجاد مؤشر لرأس المال البشري لا تزال محل نقاش لدى المفكرين الاقتصاديين.

– الإشكالية: تتمثل إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد؟

وتحت هذا السؤال الرئيسي نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يجب أن نجد لها أجوبة واضحة هي أيضا، وتتمثل فيما يلي:

– ما هي الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول الخفيفة لها؟
– ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر؟
– هل يساهم بناء نموذج قياسي في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر؟

– الفرضيات: تكمن فرضيات البحث فيما يلي:

– يختلف التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له من دولة لأخرى باختلاف مزايا ومقومات كل اقتصاد، بالإضافة إلى مدى سلامة وجاذبية المناخ الاستثماري لكل دولة.

– قد تؤدي الزيادة في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

– يمكن للنظرية الاقتصادية القياسية تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

هدف الدراسة: نحاول من خلال هذه البحث قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد خلال الفترة (1970-2012)، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

أولاً- مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر: أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة بارزة باعتباره وسيلة هامة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك مجموعة من التعاريف حسب المنظمات والهيئات الدولية وحسب بعض الكتاب الاقتصاديين نوردتها فيما يلي:

أ- حسب بعض المنظمات والهيئات الدولية:

حسب صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات الدولية يعكس هدف حصول كيان عون اقتصادي في اقتصاد ما، على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة⁽¹⁾.
أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر "نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد آخر. ويفرض مفهوم المنفعة الدائمة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة". وتعتبر منظمة OCDE أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت (في مجلس الإدارة)⁽²⁾.

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو

وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل). وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى (3).

ب- حسب بعض الاقتصاديين:

يرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (4).

ويعرف نزيه عبد المقصود مبروك الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع (5).

ويرى **RAYMOND BERTRAND** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مساهمة رأس مال مؤسسة أخرى، وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب... و برفع المستوى، الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة (6).

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: من بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار المباشر الأجنبي هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت. ولقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن أكثر الأنواع هي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعني هذا النوع من

الاستثمار، احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته. وازدادت الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات وتنظر إليه نظرة الشك والريبة، ترجع في الأصل لأسباب تاريخية، حيث كانت ترى أن هذا النوع من الاستثمارات تتسبب في ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، وكان ذلك سببا في تخلفها، وعلى الرغم من صحة ذلك إلا أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات إلى التزايد بشكل واضح (7).

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: هو شكل من أشكال التعاون يتجسد في شكل

مشروعات مشتركة، يقوم ما بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي، أما فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها، أو خليطا ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا (8).

ج- مشروعات أو عمليات التجميع: يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف

الأجنبي والطرف الوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها، لتصبح منتوجا نهائيا (9).

د- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية،

من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار الأجنبي تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها من مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات، وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها (10).

3- مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: سوف نعرض أهم مزايا الاستثمار الأجنبي

المباشر، وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة له كل على حدا.

– بالنسبة للدول المضيفة: تتنافس الدول لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،

وذلك بسبب الدور الهام له في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في التالي:

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية.

✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ أنه يصحب من الواجب على كل مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء، وأن توسع وتطور منشآتها.

✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة وتطوير الصادرات، وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري.

✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في التخفيف من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات الأجنبية من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث أن هذه الشركات تحتاج إلى العمالة لأداء أعمالها الخاصة.

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات الأجنبية من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها، أو يجعله منتجا لأسواق أخرى (11).

✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة لتمويل الاستثمارات أي التخفيف من فجوة (الادخار- الاستثمار)، خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبت تشكو من حدة المديونية المتفاقمة، إذ أن عملية التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات الدولية تتطلب دفع الأعباء الثابتة، غير أنه على العكس بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتبر مكلفا للدول المستقبلية له (12).

✓ تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية، وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة.

- بالنسبة للدول المصدرة له: تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له فيما يلي:

- ✓ يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل، وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة، والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- ✓ من إيجابياته أيضا، نجد أنه على المدينين المتوسط والطويل يسمح بتحسين ميزان مدفوعات الدول المصدرة له.
- ✓ استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة منها النامية، ومن ثم ضمان التمويل وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
- ✓ ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به (13).

ب- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر: بالرغم من تعدد إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن هذا الأخير له آثارا سلبية على بعض الجوانب التي تخص الدول المستقبلية له وأيضا الدول المصدرة له. وعلى ضوء ذلك سوف نتعرض بشيء من الإيضاح لسلبياته وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة له كل على حدا.

- بالنسبة للدول المضيفة: تتمثل أهم هذه السلبيات فيما يلي:

- ✓ إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة العوائد قصيرة الأجل بالعوائد الطويلة الأجل، فالعوائد قصيرة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية والتي ستبقى

في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات (14).

✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، وكذا خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.

✓ قد تلجأ الشركات الأجنبية إلى استعمال التهديد بالغلق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل.

✓ تقوم الشركات الأجنبية بتضخيم الأقساط المتعلقة بالخدمات المقدمة من طرف الشركات الأم (أبحاث، دراسات، تسيير، تسويق...).

✓ التدخل في الشؤون الداخلية وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى ما ينجز عن ذلك من آثار سلبية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

- بالنسبة للدول المصدرة له : يعيب على الاستثمار الأجنبي المباشر كونه له سلبيات تتمثل فيما يلي:

✓ في المدى المتوسط، وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك تأثير سلبيا على موازين مدفوعاتها.

✓ فرض قيود صارمة من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التصدير، أو عند تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، على عمليات التصدير والتأمين والتي من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي المباشر في البقاء والنمو والاستقرار في السوق (15).

ثانيا- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أ- القانون 82-13: بداية من الثمانينات تم إصدار القانون (82-13)، والذي يتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وتسييرها، حيث يتم إبرام اتفاقية يحدد فيها موضوع وحدة الشركة، مبلغ رأسمال المكتتب، طرق تحويل التكنولوجيا، وتمثل المشاركة الجزائرية في الشركات المختلطة بنسبة 51% مع ضمان التسويق، أما المشاركة الأجنبية فلا يمكنها أن تتجاوز 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين⁽¹⁶⁾.

ب- القانون 86-13: بعد أربع سنوات تم إصدار القانون 86-13 والذي يعد تكملة وتعديلا للقانون السابق، وقدم بعض المزايا مع توسيع مجال الاستثمار وإبرام عقود دولية، وللجوء إلى التمويل الخارجي⁽¹⁷⁾.

ج- قانون القرض والنقد 90-10: يعتبر صدور هذا القانون المتعلق بالنقد والقرض بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، حيث أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي وهذا بإلغاء القانونين 82-13 و 86-13 اللذان أدخلتا مقياس التفرقة بتحديد نسبة رأسمال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51% و 49%) بموجب نظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، وخصص هذا القانون لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية، ويحدد قانون النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني⁽¹⁸⁾.

د- المرسوم التشريعي 93-12: يعتبر هذا المرسوم الصادر في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات أحد أهم قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم ما جاء فيه ما يلي⁽¹⁹⁾:

– مبدأ حرية الاستثمار: هذا المبدأ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء أكان شخص

طبيعي، أو معنوي، عام أو خاص مقيم أو غير مقيم في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات (صناعة، زراعة، سياحة، نقل، تجارة) باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو لأحد فروعها.

– مبدأ المساواة: المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين بحيث يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص رعاياها.

– مبدأ التشجيع على الاستثمار : يقتضي قانون الاستثمار مساهمة ذاتية للمستثمر، حددها الأدنى للمبالغ المالية يتغير حسب القيمة الإجمالية للاستثمار، بحيث إذا كانت قيمة الاستثمار أقل من 2 مليون دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ15%، وإذا كانت ما بين 2 مليون دينار إلى 10 ملايين دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ20%، بينما إذا فاقت 10 مليون دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ30%.

هـ- الأمر الرئاسي 01-03: نظرا لجميع الأسباب والتحديات المذكورة سابقا، صدر الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يتماشى مع الواقع الجزائري تجاهه ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغيير، ومن أهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم ما يلي (20):

– مبدأ عدم التمييز : التعامل مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يمثل ما نتعامل مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.
– زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة زيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية.
– ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، بما يخص الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

- تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وتكون تحت وصاية وزير المساهمة وترقية الاستثمارات.

- تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI) برئاسة رئيس الحكومة، ويقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها، ويقترح أيضا تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة، ويفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات، ويحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز.

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه هذا الصندوق التمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما النفقات منها بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

و- الأمر الرئاسي 06-08: جاء هذا الأمر المؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل ويتمم الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات والتتمات، يمكننا ذكر أهمها فيما يلي (21):

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- ستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

- ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات، وبسياسة دعم

الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12، وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.

- المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.

ي- إجراءات قانون المالية التكميلي للسنة 2009: جاء قانون المالية التكميلي للسنة 2009 ليضع تدابير جديدة تنظم سوق الاستثمار لحماية الاقتصاد الوطني استجابة لتوصيات خبراء اقتصاديين، والتي أوصت بوجوب تصحيح وضع الاستثمار ومسار الخوصصة لاسيما بعد تحول بعض المستثمرين إلى المضاربة، والتحويل الكبير للأموال، وتمثل إجراءات قانون المالية التكميلي للسنة 2009 فيما يلي (22):

- حق الشفعة: يمنح للدولة أحقية استرجاع الاستثمار في الحالات التي يريد فيها المستثمر تحويل استثماراته إلى جهة أخرى، هذا الإجراء يسمح بإبقاء الاستثمارات والأرباح في الجزائر. وجاءت هذه التدابير بعد قيام شركة أوراسكوم عبر فرعها في الجزائر ببيع مصنعي الإسمنت في المسيلة ومعسكر إلى المجموعة الفرنسية لافارج، محققة ربح صافي قيمة 1.5 مليار دولار، عملية التنازل هذه جاءت دون استشارة الجزائر.

- إعادة استثمار قيمته الإعفاءات الجبائية للشركات الأجنبية التي استفادت منها خلال 04 سنوات أو تعويضها (دفعها إلى مصلحة الضرائب).

- عند إنشاء شركات مختلطة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص تحتفظ الدولة بـ 51% من رأس المال.

- فرض ضريبة جديدة حددت بـ 15% على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر.

2- تحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

أ- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة: الجدول الموالي يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2012).

الجدول (01): تدفقات IDE الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1993-1995	1996	1997
IDE	80,12	119	348,67	0,4	40	0	270,0	260,0
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
IDE	606,6	291,6	280,1	1107,9	1065,0	633,7	881,9	1081,1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
IDE	1795,4	1661,8	2593,6	2746,4	2264	2571	1484	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

و ائتمان الصادرات.

من خلال الجدول، يتضح لنا أن هناك ثلاثة فترات أساسية لتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

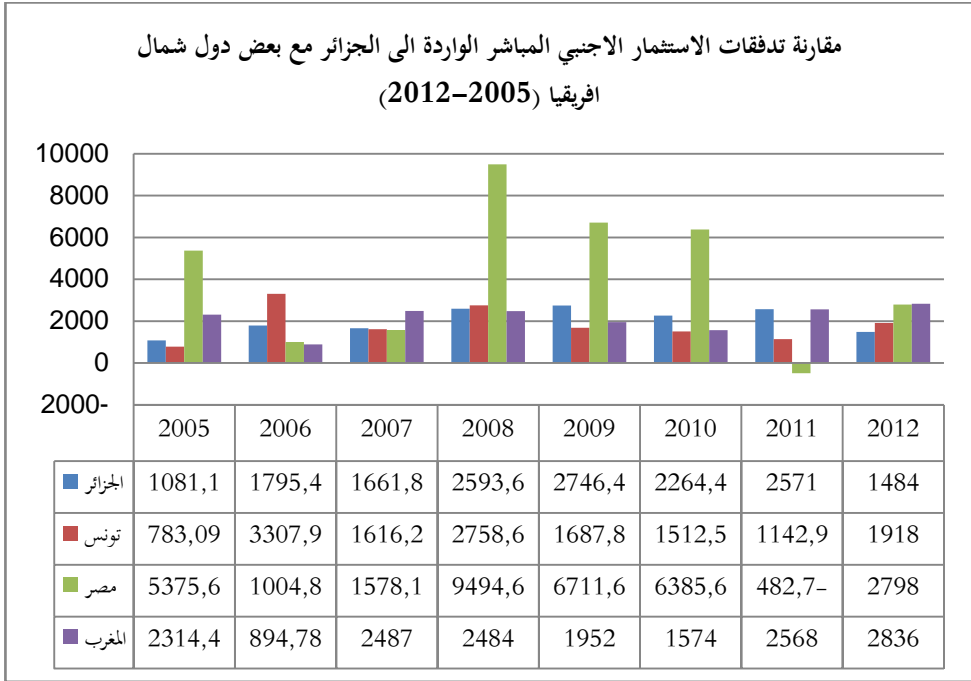
- الفترة الأولى (1970-1992): والتي تعكس أهمية الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، خاصة بعد قرار السنة 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البتروال والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية. إن جاذبية قطاع المحروقات قد زادت خلال الصدمة النفطية لسنتي 1970 و1980، أين ارتفعت أسعار النفط وتبع ذلك منع الشركات الأجنبية من امتلاك حقول النفط، الأمر الذي دفعها للاستثمار في البنية التحتية وسد النقص في الموارد المالية المخصصة لصيانة تجهيزات ومعدات القطاع، رغم ذلك وقبل السنة 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص، إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج، أو بعقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك، وعلى هذا الأساس تميزت عشرية الثمانينات بغياب شبه كلي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى في قطاع المحروقات.

- الفترة الثانية (1993-1995): خلال هذه الفترة كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر معدومة، وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد آنذاك.

– الفترة الثالثة (1996-2012): بعد سنة 1993 حاولت الجزائر أن تعتمد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993، كما أن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001 دورا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتبين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهد تطورا ملحوظا، حيث خلال السنة 2001 وصل إلى 1196 مليون دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الجهات الوصية من خلال الأمر 01-03، وقد انخفض هذا المستوى خلال السنتين 2002 و 2003 بـ 11% و 40.5% على التوالي، ليرتفع من جديد خلال الفترة (2004-2006)، ثم ينخفض خلال السنة 2007، ثم ارتفع خلال السنتين 2008 و 2009، ثم انخفض خلال السنة 2010، أما بحلول السنة 2011 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم هذه الاستثمارات الواردة لتصل إلى 2571 مليون دولار، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى جملة من الأسباب، أهمها تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. أما خلال سنة 2012 فتم تسجيل انخفاض حيث بلغت قيمة التدفقات 1484 مليون دولار.

ب- مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مع دول شمال إفريقيا :
من اجل إضفاء طابع المقارنة لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، سنقوم بتأسيس مقارنة لحجم هذه التدفقات مع بعض دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر) خلال الفترة (2005-2012) كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (01): مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مع بعض دول شمال إفريقيا



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و

اتئمان الصادرات.

على غرار دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، المغرب)، التي تم تسجيلها خلال الفترة 2005-2012، ضمن الدول الإفريقية الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنه لم يخل التقرير من تقارير الفترة عن العشر الدول الأولى المستقطبة إلا ووجد حضور لهذه الدولة الثلاثة، أما الجزائر فقد سجلت بروزها ضمن هذا الترتيب في السنوات التالية :

- سنة 2005 حازت على المرتبة الثامنة إفريقيا، بعد كل من مصر والمغرب وقبل تونس.
- سنة 2007 حازت على المرتبة الثامنة إفريقيا، بعد كل من مصر والمغرب وقبل تونس.
- سنة 2008 جاء ترتيبها بعد كل من مصر وتونس وقبل المغرب.

- سنة 2009 حازت على المرتبة الثانية بين دول شمال إفريقيا، وجاء ترتيبها بعد مصر وقبل كل من المغرب وتونس.

- سنة 2010 جاء ترتيبها بعد مصر وقبل كل من المغرب وتونس.

- سنة 2011 حازت على المرتبة الأولى بين دول شمال إفريقيا، لتليها بعد ذلك كل من المغرب وتونس ثم مصر.

- سنة 2012 شغلت المركز الثالث بعد كل من المغرب ومصر وقبل تونس.

ج- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب أقاليمها الأصلية : تتميز الجزائر

بتعدد الدول والأقاليم المصدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (02): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب الأقاليم المصدرة لها (2002-

2012)

الأقاليم	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
أوربا	230	51,00	313 200	14,47
الدول العربية	174	38,58	1 258 036	58,12
آسيا	31	6,87	512 196	23,66
أمريكا	9	2,00	58 821	2,72
إفريقيا	1	0,22	4 510	0,21
أستراليا	1	0,22	2 974	0,14
الشركات المتعددة الجنسيات	5	1,11	14 641	0,68
المجموع	451	100,00	2 164 378	100,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

(www.Andi.dz).

نلاحظ من خلال هذه البيانات، أن الجزائر تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف مناطق العالم، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثمارات مؤسساتها نحو الجزائر.

- **أوروبا:** تأتي الدول الأوروبية على رأس القائمة من حيث عدد المشروعات بـ 230 مشروع أي ما يمثل نسبة 51.00% من مجموع المشاريع، أما من حيث مقدار المساهمات فتحتل المرتبة الثالثة بـ 313 200 مليون دج أي ما نسبته 14.47%.
- **الدول العربية:** تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية من حيث عدد مشاريع الاستثمار وهذا بـ 174 مشروعا (38.58%)، وتحتل الصدارة من حيث قيمة هذه المشروعات، وذلك بأكثر من 1 258 مليار دج، أي بنسبة 58.12% من إجمالي مبلغ المشاريع الكلية، وهذا بفضل مستثمري مصر، سوريا، الكويت، الإمارات العربية، السعودية، وبعض الدول الأخرى كالأردن ولبنان.
- **آسيا:** تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المستثمرة، والمرتبة الثانية من حيث قيمة هذه المشاريع، وذلك بحصولها على 31 مشروع أي نسبة 6.87% من العدد الكلي، وبحجم مالي يقدر بـ 512 196 مليون دج، أي نسبة 23.66% من القيمة الكلية.
- **أمريكا:** يبقى عدد مشاريعها المستثمرة قليلة بالمقارنة بالمناطق الأخرى كأوروبا مثلا، حيث تحصلت على 9 مشاريع فقط (2.00%)، أما قيمة هذه المشاريع فكانت 58 821 مليون دولار، أي نسبة 2.72% من القيمة الكلية للمشاريع المستثمرة في الجزائر.
- **إفريقيا:** حيث نجد أن الاستثمار الإفريقي الوحيد صادر عن جنوب إفريقيا التي تتقدم بـ 4510 مليون دج، أي نسبة 0.21% من القيمة الكلية للمشاريع المستثمرة في الجزائر.
- **أستراليا:** حيث حازت على مشروع واحد في إطار استثماراتها في الجزائر بمبلغ 2 974 مليون دج، أي نسبة 0.14% من القيمة الكلية للمشاريع المستثمرة.
- **الشركات المتعددة الجنسيات:** تقدر قيمة مشاريع هذه الشركات بـ 14 641 مليون دج، لكن الأساسي منها أن أغلب هذه المشاريع مصدرها من شركات آسيوية الأصل.

د- توزيع تدفقات IDE حسب القطاعات الاقتصادية : لقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر مشروعا حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 451 خلال الفترة (2002-2012) موزعة على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (03): توزيع تدفقات IDE حسب القطاعات للفترة (2002-2012)

النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	القطاع
43,88	949 710	56,98	257	الصناعة
26,72	578 393	18,85	85	الخدمات
1,94	41 981	15,52	70	البناء والأشغال العمومية
0,43	9 351	3,55	16	النقل
22,24	481 321	2,44	11	السياحة
0,30	6 533	1,77	8	الزراعة
0,40	8 589	0,67	3	الصحة
4,09	88 500	0,22	1	الاتصالات
100,00	2 164 378	100,00	451	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

(www.Andi.dz).

يحتل قطاع الصناعة مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بحصة قدرت نسبتها بـ 43.88% من مجموع هذه الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، و 56.98% من حيث العدد، وذلك لكون هذت القطاع يتميز بمروددية عالية وفائدة وتهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيره. فالقطاع الصناعي يضم المحروقات التي تعد من أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية، حيث يلعب هذا القطاع دورا أساسيا في مجال الاستثمار الأجنبي الموجه إليه. أما قطاعي الخدمات والاتصالات فقد فتحا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 18.85%

و0.22% على التوالي من حيث عدد المشاريع، و26.72% و4.09% من حيث المبلغ. أما المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع فكانت لقطاع الأشغال العمومية والبناء نسبة 15.52% و1.74% من حيث المبلغ (يعتبر مشروع الطريق السيار من أهم مشاريع هذا القطاع). أما قطاع السياحة فاستفاد بنسبة 22.24% من المبلغ الإجمالي لقيمة مجموع الاستثمارات. من جهتها لم تحض قطاعات النقل، الصحة، والفلاحة بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم أهميتها، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0.30% من مجموع قيمة الاستثمارات رغم الفرص الكبيرة المتاحة، كما أن قطاع الصحة لم يستقطب سوى 0.40% من مجموع قيمة الاستثمارات.

هـ- تقييم مناخ IDE في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية: من أجل إضفاء طابع المقارنة، نعرض في الجدول الموالي ترتيب كل من الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب ومصر) في بعض المؤشرات الدولية.

الجدول (04): ترتيب الجزائر، تونس، المغرب و مصر في بعض مؤشرات IDE

مركب مناخ الاستثمار	مركب المخاطر القطرية	سهولة أداء الأعمال		الشفافية		الحرية الاقتصادية		الدول
		عالميا: 183 دولة	عربيا: 19 دولة	عالميا: 180 دولة	عربيا: 14 دولة	عالميا: 141 دولة	عربيا: 17 دولة	
عربيا: 17 دولة	عربيا: 18 دولة	عالميا: 183 دولة	عربيا: 19 دولة	عالميا: 180 دولة	عربيا: 14 دولة	عالميا: 141 دولة	عربيا: 17 دولة	الجزائر
2	10	148	16	111	10	124	17	تونس
12	8	46	5	65	7	82	7	المغرب
16	9	94	8	89	9	95	9	مصر
12	6	110	12	111	10	75	6	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية: تحتل الجزائر عالميا حسب هذا المؤشر خلال السنة 2012 المرتبة 124 من أصل 141 دولة، أما عربيا فقد حصلت على المركز 10 من أصل 11 دولة

عربية. وحصلت مصر على المركز الأول بالنسبة لدول شمال إفريقيا والمركز 75 عالميا، أما عربيا حصلت على المركز السادس، ثم تليها تونس في المركز 82 عالميا والسابع عربيا، أما المغرب فجاءت في المركز 95 عالميا والتاسع عربيا.

2- مؤشر الشفافية: حسب المؤشر حصلت الجزائر ومصر على المركز 111 عالميا من أصل 180 اقتصادا يغطيه المؤشر، أما عربيا في المركز العاشر من أصل 14 دولة، تونس تتميز بمستوى شفافية منخفض نوعا ما، جعلها تتربع على المركز 65 عالميا والسابع عربيا والسادس إفريقيا أيضا، ثم تأتي مصر في المركز 70 عالميا الثامن عربيا، أما المغرب فحصلت على المركز 89 عالميا والتاسع عربيا.

3- مؤشر سهولة أداء الأعمال: تركزت الجزائر عربيا من أصل 19 دولة عربية يغطيها المؤشر في المركز 16، أما عالميا فكان ترتيبها 148 من أصل 183 دولة، أما بالنسبة لدول شمال إفريقيا حصلت على الترتيب الرابع، بعد كل من تونس التي حصلت على المركز الخامس عربيا 46 عالميا، والمغرب بترتيبها 8 عربيا و94 عالميا، ومصر في المركز 12 عربيا و110 عالميا.

4- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: حسب رصيد هذا المؤشر لشهر ديسمبر من السنة 2012 شهدت الجزائر تراجعا طفيفا في رصيدها مقارنة بشهر ديسمبر من السنة 2007، وحصولها على المركز الثامن من أصل 18 دولة عربية، بالموازاة تراجعت كل من تونس والمغرب ضمن نفس مجموعة الدول ذات درجة المخاطرة المنخفضة وحصولهما على المركزين العاشر والتاسع عربيا على التوالي، أما مصر فقد تراجعت أيضا في مجموعتها وتحصلت على المركز 11 عربيا.

5- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار: نلاحظ التحسن الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، إلا أن ذلك لم يسمح للجزائر بأن تصنف ضمن الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب ومصر) التي لم يتحسن مناخها الاستثماري.

ثالثا- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012):

1- المنهجية ومتغيرات الدراسة: إن النموذج الاقتصادي الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة مشتق من دالة إنتاج، بحيث أن مستوى الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على العناصر المعروفة وهي: رأس المال العيني، رأس المال البشري، وعنصر العمل. كما أضيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النموذج، كونه يساهم في النمو الاقتصادي مباشرة من خلال التكنولوجيا الحديثة، وكذلك بطريقة غير مباشرة من خلال تطوير رأس المال البشري والبنية التحتية والمؤسسية. يستند هذا النموذج إلى نظرية النمو الداخلي (La théorie de la croissance endogène). إن التوظيف القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دراستنا سوف يركز على المعادلة الأساسية التالية:

$$PIB = f(K, L, IDE, H)$$

حيث أن:

PIB: يمثل الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقاسا بالمليون دج (سنة الأساس 2000) للتعبير عن النمو الاقتصادي.

K: يمثل رأس المال العيني مقاسا بالمليون دج (سنة الأساس 2000).

L: يمثل عنصر العمل (مليون عامل).

IDE: يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام.

H: يمثل مستوى رأس المال البشري معبر عنه الإنفاق على التعليم (قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني) كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

2- استقرارية السلاسل الزمنية: تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات، اختبار ما إذا كانت

المتغيرات المستخدمة مستقرة أم لا تجنبنا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (*La régression fallacieuse*)، حيث يصرف هذا المصطلح إلى الانحدار ذو النتائج الجيدة من حيث اختبارات

ستيودنت وفيشر (F و t) وقيمة معامل التحديد R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) يعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية. ولاختبار استقرار متغيرات الدراسة، تم القيام بتطبيق اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر (*Ducky Fuller*)، باستخدام برنامج *Eviews*، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (05): نتائج اختبار ديكي- فولار ADF لمتغيرات الدراسة

بعد إجراء الفروقات الأولى		عند المستوى		المتغيرات
القيمة الحرجة (t-tab)	القيمة المحسوبة (t-cal)	القيمة الحرجة (-t) (tab)	القيمة المحسوبة (t-cal)	
1.94-	9.86-	1.94-	5.48	LPIB
3.52-	4.77-	3.52-	1.58-	LK
3.52-	7.50-	3.52-	1.96-	LL
3.52-	4.30-	3.52-	1.50-	LIDE
3.52-	5.68-	3.52-	2.65-	LH

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج *Eviews*

من خلال الجدول، وبمقارنة القيم المحسوبة مع القيم الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، فإنه يتضح أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (القيم المحسوبة أكبر من الحرجة)، ولكن بعد إجراء الفروقات الأولى كل المتغيرات أصبحت مستقرة (القيم المحسوبة أقل من الحرجة). إذن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

3- اختبار التكامل المشترك: نقوم أولاً بتحديد درجة تأخير المسار (*VAR*)، ثم بعدها نقوم

بإجراء اختبار جوهانسن لاختبار وجود شعاع تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة في المدى الطويل. وبالاستعانة ببرنامج *Eviews* وباستخدام عدة معايير تم تحديد درجة (فترة) التأخير المثلى⁽²³⁾، حيث وجدنا أن درجة التأخير بالنسبة لمعيار *Akaike* هي $p=4$ ، أما بالنسبة لمعيار *Schwarz* فدرجة التأخير هي $p=1$. وحسب مبدأ *La parcimonie*⁽²⁴⁾ نختار النموذج

الذي يحتوي على أقل عدد من المعلمات (*Les paramètres*)، أي درجة التأخير المثلى حسب هذا المبدأ هي $p=1$. تم القيام بإجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتم اختيار الحالة: غياب اتجاه عام خطي في السلاسل ووجود الثابت في علاقة التكامل المشترك، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (06): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن

إحصائية اختبار القيمة العظمى		إحصائية اختبار الأثر		القيمة الذاتية	الفرضية البديلة	فرضية العدم
القيمة الحرجة (%5)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (%5)	القيمة المحسوبة			
33.876	62.794	69.818	101.246	0.791	$r > 0$	$r = 0^*$
27.584	22.358	47.856	38.451	0.428	$r > 1$	$r = 1$
21.131	10.358	29.797	16.093	0.235	$r > 2$	$r = 2$
14.264	4.408	15.494	5.346	0.104	$r > 3$	$r = 3$
3.841	0.937	3.841	0.937	0.023	$r > 4$	$r = 4$

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews *: رفض الفرضية عند مستوى 5%.

نلاحظ أن كلا الإحصائيتين أعطت نفس النتيجة، حيث تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة للفرضية $I=0$ ، وتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود شعاع تكامل مشترك واحد ($I=1$). ويمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار بوجود تكامل مشترك واحد بين متغيرات النموذج، مما يعني أنه توجد توليفة (توفيقية) خطية بين المتغيرات محل الدراسة.

4- تقدير النموذج **VECM**: إن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة

حد تصحيح الخطأ، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة (25). إن تقدير النموذج

(VECM) لمتغيرات الدراسة مع وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك أعطت النتائج التالية

(النتائج مدرجة في الملحق):

أ- في الأجل الطويل:

$$LPIB_t = 2.054 + \underset{(20.54)}{0.795} LL_t - \underset{(1.58)}{0.066} LK_t - \underset{(0.71)}{0.003} LIDE_t - \underset{(0.66)}{0.010} LH_t$$

(٠): يمثل إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة.

انطلاقاً من هذه معادلة الأجل الطويل، يتضح أن معامل عنصر العمل هو الوحيد الذي جاء موجب و معنوي إحصائياً (قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (2,021) عند مستوى المعنوية 5%)، فعنصر العمل يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي (زيادة لوغاريتم عنصر العمل بـ 1% تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 0.79% في الأجل الطويل). أما بقية المتغيرات الأخرى فمعاملاتها كلها سالبة وغير معنوية إحصائياً (إحصائية ستودنت المحسوبة أقل من القيمة الحرجة (2,021) عند مستوى المعنوية 5%). إذن نرفض الفرضية القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

ب- في الأجل القصير:

يتضح لنا أن كل حدود قوة الإرجاع نحو التوازن لكل المتغيرات جاءت سالبة ومعنوية (ما عدا حد الاستثمار الأجنبي المباشر فهو سالب ولكن غير معنوي)، لأن قيم إحصائية ستودنت المحسوبة للمتغيرات أكبر من القيمة المحدولة (2.021). وهذا ما يدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على الناتج الداخلي الخام الحقيقي. وبما أن ما يهمنا بالدرجة الأولى في دراستنا هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي فنكتفي بتفسير نتائج معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

– معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي:

$$DLPIB_t = -0.307_{(6.15)} (LPIB_{t-1} - 0.795_{(20.54)} LL_{t-1} + 0.066_{(1.58)} LK_{t-1} + 0.003_{(0.71)} LIDE_{t-1} + 0.070_{(0.66)} LH_{t-1} + 2.054) \\ - 0.071_{(0.69)} DLPIB_{t-1} - 0.020_{(0.26)} DLL_{t-1} + 0.082_{(2.216)} DLK_{t-1} - 0.007_{(3.40)} DLIDE_{t-1} + 0.066_{(1.88)} DLH_{t-1} + 0.040_{(7.06)}$$

R²=0.68 F=11.9 n=43

(٠): يمثل إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة.

من خلال المعادلة، نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ جاء معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة المطلقة لإحصائية ستودنت المحسوبة (6.15) أكبر من القيمة الجدولة (2.021)، وذو إشارة سالبة (-0.307)، أي أن سلوك لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 3.26 سنة (1/0.307) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول بأنه يتم في كل سنة تعديل ما قيمته 30.7% من اختلافات توازن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأجل الطويل. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية في الأجل القصير تكتسي طابع الإيجابية بدرجة تأخير واحدة بين لوغاريتم رأس المال ورأس المال البشري من جهة ولوغاريتم الناتج الداخلي الحقيقي من جهة الأخرى ولكن هذه العلاقة تبقى ضعيفة، أما تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المدى القصير فيكون بالسلب؛ فزيادة لوغاريتم نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام في السنة الماضية ينجر عنها نقصان في لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في السنة الحالية. وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر فلا يخدم الاقتصاد الوطني لأن تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي؛ فالتكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية لم تظهر بالمستوى المطلوب والمنتظر وقد يعود أيضا هذا التأثير السلبي إلى الأموال الكبيرة التي تحول سنويا إلى الخارج من طرف الشركات الأجنبية.

الخاتمة:

إن نتائج أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحاذبيتها، أثبتت أنه مازال أمامها الكثير من العمل والجهد الذي يجب أن يبذل من أجل تحسين حصتها منه، وبالتالي رهاؤها على سياسة الباب المفتوح أمامه يمكن اعتباره خاسرا بالنظر إلى الأرقام والإحصائيات التي تثبت ذلك. فبالرغم من الجهود التي بذلت في تحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية، وتحديث الإطار التشريعي المقزم للاستثمار، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل مثل: القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاعي الخدمات والمعلوماتية والتكنولوجيات الجديدة.

فلا يزال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيفا ومحدودا مقارنة بحجمه في بعض الدول العربية كتونس والمغرب ومصر أيضا، والتي لا تتفوق على الجزائر من حيث مزايا الموقع والتنوعية إلا في الجانب الإجرائي من تنظيم، ووضوح، واستقرار، وسلوك محفز وجذاب من قبل مختلف الأطراف المعنية ببيئة الاستثمار. إذن فهناك جملة من العوائق تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتطردها الاستثمارات، إلا أن عملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وبغرض إعطاء بعد كمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (1970-2012)، تم معالجة الموضوع من الزاوية القياسية باستخدام النموذج

(VECM)، وتوصلت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو

التالي:

- أشارت الدراسة القياسية إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية المتمثلة في كل من العمل وبنسبة أكبر (المدى البعيد)، ورأس المال العيني (المدى القصير).

- لا توجد علاقة قياسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام الحقيقي) في الجزائر في الأجلين البعيد والقصير على حد سواء.
- تشير النتائج أيضا إلى أن رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فيختفي هذا التأثير.

وبناء على ما تقدم يمكن اقتراح بعض التوصيات والتي تقوم على نتائج الدراسة:

1- ضرورة الإصلاح الإداري، للقضاء على مظاهر الفساد الإداري، والذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما: البيروقراطية والرشوة.

2- ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصرنته والتعجيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد ومحاربة تبييض الأموال، وكذلك تحسين التكوين وأكثر تخصصا في القضايا المتعلقة بالاستثمارات المحلية والأجنبية، وإنشاء المحاكم المتخصصة في النزاعات الاقتصادية والاستثمارية بالخصوص، وبعث ثقافة حقيقية للتحكيم والإسراع في تنفيذ قرارات العدالة لاسيما ما يتعلق بالاستثمارات.

3- ضرورة الإسراع في الإصلاحات وبالخصوص الإصلاحات المصرفية والمالية، وأكثر استثمار في تحسين بيئة أداء الأعمال، وذلك بوضع سياسة حقيقية لتطوير الاستثمار تستجيب لعديد المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر، وذلك حتى تجني الآثار الايجابية على النمو والتنمية الاقتصادية.

4- العمل على خلق جو ومناخ مساعد للاستثمار الأجنبي وهذا يكون عن طريق تطوير الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وب تطوير الرؤية والشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار، وسد الثغرات التشريعية الموجودة، وتدعيم التنسيق ما بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار.

5- تطوير وتنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق، حيث يشكل مستوى تكوين وتأهيل الرأسمال البشري أحد المحددات الاستراتيجية لتطوير الاستثمار بصفة عامة، ولتوطين الاستثمارات الأجنبية وجذبها.

المراجع:

- (1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص251.
- (2) OCDE, définitions des références détaillées des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.
- (3) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32 ، 2004، ص5.
- (4) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.
- (5) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص31.
- (6) Raymond Bertrand, Economie Financière International, Edition p91 1971, Paris, PUF,
- (7) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص34.
- (8) زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، بدون سنة، ص160.
- (9) شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، 2011، ص260.
- (10) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص185.
- (11) فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2004، ص52.

- (12) François Gauthier, relations économiques internationales, presses de l'univ, Saint-Foy, 1992, p72.
- (13) فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص53.
- (14) Blomstrom, the impact of foreign investment on host countries a review of the empirical evidence, policy research working paper, the world bank, Washinton, p24.
- (15) فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص54.
- (16) Le bilan de l'économie mondiale 2008, revue n°2, la documentation française, 2008, P33.
- (17) القانون 82-13، المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 8، 1982/09/28.
- (18) Benissad Hocine, Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993), OPU, 1994, P51.
- (19) القانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد ، 1990/04/14.
- (20) المرسوم التشريعي 93-12، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد ، 1993/10/05.
- (21) الأمر الرئاسي 08-06، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2006/07/19.
- (22) قانون المالية التكميلي للسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد، 2009/11/11.
- (23) Régis Bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Economica, Paris, 2008, p145.
- (24) Régis Bourbonnais, op-cit, p147.
- (25) عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص688.